الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.52

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
21 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البياتي . . . . . (العراق)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-62649 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/C.3/61/L.12)

مشروع القرار A/C.3/61/L.12: حالة الأطفال اللبنانيين

١ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): تحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز، وقال إن حركة عدم الانحياز مستعدة لسحب مشروع القرار A/C.3/61/L.12 وذلك بالنظر إلى أن الكثير من عناصره ترد في القرار A/C.3/61/L.13/Rev.1 المتعلق بحالة حقوق الإنسان الناشئة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في لبنان، وهو مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة في الجلسة السابقة (A/C.3/61/SR.51).

٢ - سُحِبَ مشروع القرار A/C.3/61/L.12.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) **حالة حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/C.3/61/L.56 و A/C.3/61/L.38/Rev.1 و A/C.3/61/L.40 و L.42 و L.43)

مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٣ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 وإلى البيان ذي الصلة المتعلق بآثار الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.3/61/L.56، ودعا اللجنة إلى أن تتخذ إجراء بشأن مشروع القرار.

٤ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): قال إن وفده يرغب في الإدلاء ببيان عام بشأن مشروع القرار.

٥ - **السيد وود** (المملكة المتحدة): تحدث بشأن نقطة نظام، وقال إن وفودا أخرى، بينها وفد كوبا، قد أدلت بالفعل ببيانات عامة بشأن البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال، وإنه عملا بالمادة ١١٥ من قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة تم بالفعل إغلاق قائمة المتحدثين بشأن البند. وأضاف قائلا إن قواعد النظام الداخلي لا تسمح بإعادة فتح قائمة المتحدثين وإنه ليس من ممارسات اللجنة أن يُعاد فتح باب المناقشة بشأن بند من بنود جدول الأعمال قبل اتخاذ قرار. وذكر أنه ليس من المقبول أن يُدلى ببيان عام في المرحلة الراهنة وذلك لأسباب واضحة تتعلق بالإجراءات والممارسة والنظام العام. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي لذلك أن تستأنف اللجنة ممارستها العادية بإعطاء الكلمة مباشرة للمقدِّم الرئيسي لمشروع القرار.

٦ - **الرئيس:** قال إنه وفقا لممارسات اللجنة من الممكن لأي وفد أن يدلي ببيان عام بمجرد البدء في النظر في بند جدول الأعمال وإنه لذلك يحق لكوبا أن تدلي ببيان.

٧ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): تحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز وقال إنه في مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عُقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اتفق المشاركون على أنه ينبغي حظر استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان منفردة لاعتبارات عارضة. وأضاف أن رؤساء الدول أو الحكومات أعلنوا أيضا معارضتهم لاتباع الانتقائية واستخدام المعايير المزدوجة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ولأية محاولة لاستغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية. واختتم حديثه قائلا إن كوبا تحث جميع بلدان حركة عدم الانحياز على الالتزام بتلك المبادئ عند التصويت على قرارات تتعلق ببلدان محدَّدة.

٨ - **السيد سوي** (ميانمار): تحدث بشأن نقطة نظام، وقال إن مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 له، إلى حد كبير، طابع سياسي ويتعلق ببلدان محدَّدة وليس له مجال في أعمال اللجنة. ولذلك فإنه وفقا للمادة ١١٦ من قواعد النظام الداخلي وللمبادئ التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الرابع عشر الذي عقدوه قدَّم وفده طلبا بتأجيل مناقشة مشروع القرار.

٩ - **السيدة بليت** (كندا): تحدثت بشأن نقطة نظام وقالت إن وفدها قد طلب الكلمة أثناء إدلاء ممثل كوبا بكلمته وذلك لأنها كانت ترغب أيضا في الإدلاء ببيان عام وفقا للبند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال وفقا لما قرره الرئيس من أنه يمكن لأي وفد أن يُدلي ببيان عام بمجرد بدء النظر في بند من بنود جدول الأعمال.

١٠ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أشار إلى أن ممثل ميانمار قد تحدث بشأن نقطة نظام كي يدعو إلى تأجيل المناقشة. وقال إنه في حالة عدم وجود اعتراض إجرائي أو طلب مضاد يجب أن يُطرح طلب التأجيل للتصويت قبل أن يُدلي أي وفد آخر بكلمة أمام اللجنة.

١١ - **السيد وود** (المملكة المتحدة): تحدث بشأن نقطة نظام وقال إن ممثل كندا، مثل ممثل كوبا، يحاول أن يُدلي ببيان عام بشأن البند أمام اللجنة. وأضاف أنه إما أن تكون اللجنة قائمة بمناقشة مشروع القرار، وفي هذه الحالة ينبغي ألا تُعطى الكلمة لوفد كوبا للإدلاء ببيان عام، أو أن اللجنة لا تكون قد وصلت إلى هذه المرحلة وفي هذه الحالة يكون إدلاء كوبا ببيان صحيحا تماما وينبغي أيضا أن يُسمح لكندا بأن تدلي ببيان.

١٢ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): تحدث بشأن نقطة نظام وقال إن في مفهومه أنه عندما أُعطي وفده الكلمة أثار ممثل المملكة المتحدة وحده نقطة نظام. وأضاف قائلا إن إدلاء وفده ببيان عام لا يمثل لذلك، كما يبدو، انتهاكا لقواعد النظام الداخلي.

١٣ - **الرئيس:** دعا ممثلَين إثنين إلى التحدث تأييدا للطلب وممثلَين إثنين للتحدث معارضَين له قبل طرحه للتصويت وذلك وفقا للمادة ١١٦.

١٤ - **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يمثل خطوة هامة في عملية إصلاح آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأضاف أن الغرض من إنشاء المجلس هو جعل المجال الدولي لحقوق الإنسان خاليا من المواجهة السياسية وتعزيز التعاون والحوار الحقيقيين في الميدان. ولذلك فإنه يتعين على اللجنة أن تواكب العصر في مناقشتها لمسائل حقوق الإنسان.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن مشروع القرار المعروض على اللجنة يشوبه طابع ازدواج المعايير. وأضاف أن مشروع القرار سوف يؤدي إلى مواجهة سياسية ولن يساعد في حماية حقوق الإنسان في ميانمار. وذكر أنه ينبغي أن تُحل الخلافات في مجال حقوق الإنسان عن طريق الحوار والتعاون استنادا إلى المساواة والاحترام المتبادل. واختتم حديثه قائلا إن وفده يعارض ممارسة استخدام مسائل حقوق الإنسان لفرض ضغط سياسي على البلدان النامية ويؤيد، لذلك، طلب تأجيل المناقشة.

١٦ - **السيد أموروس نيونيز** (كوبا): قال إن إضفاء الطابع السياسي لا يُسهم في تحقيق تقدم حقيقي في مجال حقوق الإنسان. وذكر أنه بالنظر إلى ضعف مشروع القرار وإلى المحاولات الصارخة لاستغلال المناقشة فإن وفده يؤيد أيضا طلب تأجيل المناقشة.

١٧ - **السيدة جوول** (النرويج): قالت إن وفدها يشعر بالأسف العميق لقبول طلب التأجيل. فأولا، يعارض وفدها هذه الطلبات كمسألة مبدأ. وثانيا، ينبغي أن تظل الأمم

المتحدة ساحة لمعالجة الأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان. وينبغي أن يكمَّل النقد بالحوار، كما ينبغي أن يكون النقد مصحوبا بالإقرار بأن الظروف والقدرات تختلف من بلد إلى بلد. غير أنه ينبغي ألا يستبعد الحوار النقد اللازم، كما ينبغي ألا تمتنع اللجنة عن معالجة المشكلات الخطيرة لحقوق الإنسان كلما وأينما حدثت. وأخيرا فإنه إذا كانت اللجنة ستعتمد طلب التأجيل فإنها في الواقع تكون قد تغاضت عن انتهاكات لحقوق الإنسان. واختتمت حديثها قائلة إن النرويج تعارض لذلك الطلب، وحثت الوفود الأخرى جميعها على أن تفعل الشيء نفسه.

١٨ - **السيدة هيل** (نيوزيلندا): قالت إن الجمعية العامة لها ولاية النظر في أوضاع حقوق الإنسان. وأضافت أن الدول الأعضاء قد اعتمدت قرارات تعرب عن قلقها الجماعي إزاء بعض من أسوأ أوضاع حقوق الإنسان لفترة تزيد عن ٣٠ عاما. وأضافت قائلة إنه في كثير من الحالات أدى الاهتمام الدولي الناتج إلى المساعدة في زيادة الضغط على الدول التي أصبحت منذ ذلك الوقت تشجع بقوة حقوق الإنسان. وذكرت أن نيوزيلندا ملتزمة بالحوار والتعاون في المواقف التي توجد فيها أدلة على حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أنه ينبغي ألا تُعتمد مشاريع القرارات إلا بعد إجراء مفاوضات مع البلد المعني وأن يكون اعتمادها بتوافق الآراء إلى أقصى حد ممكن. وذكرت أن هذا كان دائما هو الحال مع القرار المتعلق بميانمار حيث استمرت مشاعر القلق العميق إزاء حالة حقوق الإنسان. وقد عولجت مشاعر القلق هذه في مشروع القرار ويجب أن تعالجها اللجنة. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك سوف يصوِّت وفدها ضد طلب التأجيل وأعربت عن أملها في أن تفعل الوفود الأخرى جميعها الشيء نفسه.

١٩ - أُجري تصويت مُسجَّل على طلب تأجيل مناقشة مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيلاروس، تايلند، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، الصين، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، الكونغو، الكويت، ليسوتو، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، ناميبيا، نيبال، الهند، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تونغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا،

الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المكسيك، منغوليا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بنن، بوليفيا، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، الرأس الأخضر، السنغال، غانا، غيانا، فيجي، قطر، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، هايتي.

٢٠ – رُفض طلب تأجيل مناقشة مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٦٤ صوتا مع امتناع ٣٠ وفدا عن التصويت.

٢١ – **السيدة لينتونين** (فنلندا): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي ومقدمي مشروع القرار الآخرين وقدمت مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1. وقالت إن الاتحاد الأوروبي انخرط على نحو وثيق في مشاورات ثنائية مع وفد ميانمار ونظم أيضا مشاورات مع وفود مهتمة أخرى، وخاصة مع وفود الدول الأعضاء في اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا. وذكرت أن مقدمي مشروع القرار كانوا يأملون في أن تؤدي الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى ميانمار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى إعطاء زخم لإدراج عناصر إيجابية أخرى في مشروع القرار؛ ولهذا فإن قرار ميانمار بوقف المفاوضات كان مثارا للدهشة ومخيبا للآمال.

٢٢ – واستطردت قائلة إنه في فترة الأربعة عشر عاما التي انقضت منذ أن بدأ المقررون الخاصون للأمم المتحدة تقديم تقارير عن الحالة في ميانمار لم يحدث أي تحسن ملموس في المجالات التي تثير قلقا أساسيا لدى المجتمع الدولي. وأضافت أن الإفلات من العقاب ظل سائدا بالنسبة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى هذا فإن التطورات التي حدثت خلال عام ٢٠٠٦ قد أوجدت أيضا أسبابا أخرى للانزعاج. ويتعين على الجمعية العامة أن تدعو إلى الإنهاء الفوري لاستهداف المدنيين في المناطق الإثنية للبلد.

٢٣ – وقالت إن مشروع القرار ليس ببساطة ممارسة للتعبير عن مشاعر القلق الذي يساور المجتمع الدولي. فمشروع القرار يمثل أداة بالغة الأهمية لمساعدة ميانمار في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في النص وتحقيق وإعادة الديمقراطية بشكل قطعي، وكذلك وضع أُسس التنمية المستدامة والمصالحة الوطنية. وأضافت قائلة إن العمل من هذه الناحية مع الأمم المتحدة، وخاصة من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة والتعاون مع المقرر الخاص، ستكون له أهمية حاسمة بالنسبة لميانمار. واختتمت حديثها قائلة إنه من الضروري أن يُعتمد مشروع القرار وإن وفدها يحث اللجنة على اعتماده بدون تصويت.

٢٤ – **السيد سوي** (ميانمار): قال إن الاتحاد الأوروبي قدَّم من جديد مشروع قرار بشأن ميانمار يغلب عليه بدرجة كبيرة الطابع السياسي ويتعلق ببلد معيَّن وذلك بحجة تعزيز حقوق الإنسان. وأضاف أن تقديم مشاريع قرارات بشأن ميانمار قد أصبح شعيرة سنوية لا تحمي بأي شكل حقوق الإنسان لأن هذا لم يكن أبدا النيَّة الحقيقية لمقدميه. وذكر أن النيَّة الحقيقية هي استغلال العملية السياسية الخاصة بميانمار وإخراج خارطة

الطريق السياسية المكونة من سبع خطوات التي وضعتها لنفسها كي تتحول بنجاح إلى مجتمع ديمقراطي عن مسارها.

٢٥ - واستطرد قائلا إن مشروع القرار مليء بادعاءات ليس لها أساس قدَّمها أشخاص من المنفيين وفلول التمرد الذين يشنون حملة منظمة لتقديم معلومات مضلِّلة بمساعدة وتمويل من بلدان غربية قوية. وأضاف أن مشروع القرار مرفوض تماما من جانب ميانمار لأنه يتدخل في مسائل تدخل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ضمن مجال سيادة ميانمار. ومشروع القرار يدعم سلب مجلس الأمن لسلطات ووظائف الجمعية العامة بترحيبه بتدخل المجلس في ميانمار وهو بلد مسالم لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين أو الدوليين حسبما شهد به جيران ميانمار جميعهم.

٢٦ - وواصل حديثه قائلا إن مشروع القرار يتعارض أيضا مع الموقف القائم على المبادئ الذي اتخذته حركة عدم الانحياز من أن ميانمار لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يستند تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق الموجَّهين نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان لصالح جميع البشر. وذكر أنه من الممكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال استعراض دوري عالمي يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق فيها. وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان الذي أُنشئ مؤخرا هو المحفل المنطقي والملائم للنظر في مسائل حقوق الإنسان، كما ينبغي أن تتفادى اللجنة الازدواجية في أعمالها. وذكر أن ميانمار تفعل كل ما هو ممكن لتحسين حالة حقوق الإنسان وسوف تواصل ذلك. وقال إن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار قد وصف الزيارة التي قام بها مؤخرا في أيار/مايو بأنها ناجحة وكانت هناك زيارة ناجحة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقال إن وفده مضطر لذلك للاعتراض على مشروع القرار الذي سيؤدي ليس فقط لانتهاك السيادة الوطنية لميانمار بل سيكون أيضا سابقة خطيرة بالنسبة لجميع البلدان النامية. واختتم حديثه قائلا إن وفده يدعو لذلك إلى إجراء تصويت مُسجَّل وحث جميع البلدان النامية على أن تصوِّت ضد مشروع القرار.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه سيجرى تصويت مُسجَّل على مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1.

٢٨ - **السيد مانيس** (السودان): تحدث تعليلا للتصويت قبل التصويت وقال إن وفده سيصوِّت ضد مشروع القرار. وأضاف أنه لو كان مقدمو مشروع القرار يؤيدون بالفعل حقوق الإنسان لكانوا قد قدَّموا مشاريع قرارات بشأن عدد من المسائل الهامة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل حالة حقوق الإنسان بالنسبة للمعتقلين المحتجزين في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة والموجودة في خليج غوانتانمو في كوبا؛ أو انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الولايات المتحدة في سجن أبو غريب، في العراق، أو في مراكز اعتقال سرِّية في أوروبا.

٢٩ - **السيدة إسكوبار** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يود أن يؤكد من جديد اعتراضه على القرارات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان التي تستهدف بلدانا معيَّنة وتكون ذات طابع سياسي بدرجة كبيرة وانتقائية، وهو ما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة الدول وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأضافت أن استمرار اللجنة في بحث مسائل حقوق الإنسان بهذه الطريقة هو مصدر للقلق العميق. وأشارت إلى أنه سيتم إحراز تقدم بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان غير أن ذلك لن يكون من خلال اتخاذ إجراءات إدانة انتقائية بل من خلال التعاون والحوار الصريح والمفتوح. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك سيصوِّت وفدها ضد مشروع القرار.

٣٠ - **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): قال إن وفده متفق تماما مع بياني الصين وكوبا فيما يتعلق بالممارسة المتمثلة في تقديم قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة في مناقشات اللجنة، خاصة وأن الإجراءات التي وضعها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان لم تحدَّد تماما. وأضاف أن مقدمي مشروع القرار قد عرَّفوا النص بأنه شكل من أشكال الحوار التي تتضمن قدرا معيَّنا من النقد. وذكر أنه إذا كان هذا هو الحال بالفعل لن تكون أمام وفده أية مشكلة بالنسبة لمشروع القرار. واختتم حديثه قائلا إنه مع ذلك فإن صفحة واحدة من النص هي التي تعالج الإنجازات التي حققتها ميانمار، ولا تعكس حقيقة الحالة ولا تسهِّل الحوار.

٣١ - **السيدة جندي** (مصر): قالت إن وفدها يود أن يؤكد من جديد معارضته للقرارات التي تتعلق ببلدان محددة، وهي قرارات لا تفيد إلا في دعم مفاهيم الانتقائية وإضفاء الطابع السياسي على مسائل حقوق الإنسان وتستند إلى معايير مزدوجة. وأضافت قائلة إن مثل هذه القرارات لا توفر أية فرصة لمعالجة مشكلات حقوق الإنسان بطريقة ملائمة وموضوعية في إطار التعاون الدولي بما يساعد الدول على تطوير قدراتها وتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانها.

٣٢ - واستمرت في حديثها قائلة إن الممارسة المتمثلة في تقديم مثل هذه القرارات من طرف واحد دون أن تناقَش في الجمعية العامة تتعارض تماما مع الجهود التي تُبذل لتعزيز التعاون الدولي في معالجة مسائل حقوق الإنسان من جانب أطراف متعددة. وقالت إنه ينبغي أن تعالَج هذه المسائل وفقا لآلية الاستعراض الدوري في المحفل الملائم وهو مجلس حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن قيام بلدان معيَّنة بتقديم مثل هذه القرارات كل سنة مع التصويت ضد القرارات التي تتعلق بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية ولبنان يشير إلى فرض أنماط ثقافية معيَّنة كأساس للحكم في مسائل حقوق الإنسان. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك ستصوِّت مصر ضد مشروع القرار.

٣٣ - **السيد راتشكوف** (بيلاروس): قال إن وفده سيصوِّت ضد مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1. وأضاف أن آخر القرارات القطرية لا يُسهم في إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان؛ بل يقوِّض هدفيّ الموضوعية وعدم الانتقائية ويتعارض مع قرار سابق يقضي بتنفيذ معيار منتظم وموحَّد لبحث أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واختتم حديثه قائلا إن النهج القطري يطبَّق على البلدان النامية وحدها.

٣٤ - **السيد أنشور** (إندونيسيا): قال إنه في حين أن بلده شارك في أوجه القلق الواردة في مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في ميانمار فإنه مما يؤسف له أنه يتعين أن تبحث اللجنة الثالثة مرة أخرى قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة. وأضاف أنه يجب أن تتوصل الأمم المتحدة إلى طريقة بنَّاءة بدرجة أكبر لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن إندونيسيا مستعدة لمساعدة ميانمار في حل مسائل حقوق الإنسان الخاصة بها فيما بينهما أو من خلال اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا وسوف تصوِّت ضد مشروع القرار.

٣٥ - أُجري تصويت مُسجَّل على مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1.

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، السودان، الصين، غينيا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، كمبوديا، كوبا، الكونغو، ماليزيا، مصر، ميانمار، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، سيراليون، غانا، غيانا، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، اليمن.

٣٦ – اعتُمد مشروع القرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ٢٨ صوتا مع امتناع ٦٣ وفدا عن التصويت.*

٣٧ – **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن وفده قد صوَّت ضد مشروع القرار لأن القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة تؤدي إلى إشاعة جو من المواجهة وتضرّ بحقوق الإنسان. وأضاف أن الجزائر ستصوِّت بالمثل على جميع القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة. واختتم حديثه قائلا إن إجراء استعراض دوري عالمي، بما يؤدي إلى إجراء حوار، هو الطريقة الملائمة لتحسين أداء البلدان بالنسبة لحقوق الإنسان.

٣٨ – **السيد كوديرا** (اليابان): قال إنه مما يؤسف له أن اللجنة الثالثة اضطرت إلى أن تلجأ إلى إجراء تصويت مُسجَّل وذلك على الرغم من الجهود التعاونية التي بُذلت من جانب ميانمار ومقدمي مشروع القرار. وأضاف أنه ينبغي أن ينقل المجتمع الدولي رسالته على نحو إيجابي من أجل تحقيق تقدم في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقال إنه في حين أن هذه القرارات تحتاج إلى أن تكون متوازنة فإن الرفض القطعي لجميع القرارات القطرية لا يشكل حلاً. واختتم حديثه قائلا إن اليابان قد صوَّتت لصالح مشروع القرار لأنه يتضمن طلبا إلى الأمين العام بأن يواصل المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في ميانمار.

* فيما بعد أبلغ وفد جورجيا اللجنة بأنه كان يعتزم التصويت تأييدا لمشروع القرار.

٣٩ - **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأن المحفل الملائم لمثل هذه القرارات هو مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أنه مما يؤسف له أن قد تعذَّر التوصل إلى توافق في الآراء، وهو ما كان سيوفِّر مثالا للحوار البنَّاء في مجال حقوق الإنسان.

٤٠ - **السيد مايا** (البرازيل): قال إن بلده قد صوَّت لصالح مشروع القرار وذلك على الرغم من أنه يفضل آلية الاستعراض العالمي، ويأسف لعدم استمرار توافق الآراء. وأضاف أنه قد حدثت تطورات إيجابية في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، مثل الزيارة التي قام بها للبلد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والتدابير التي اتُّخذت لوقف استخدام الجنود الأطفال. واختتم حديثه قائلا إن قيام ميانمار بمنع المقرر الخاص لحقوق الإنسان من القيام بزيارة هو أمر يدعو للقلق.

٤١ - **السيد كيو تنت سوي** (ميانمار): قال إن طلب عدم اتخاذ قرار الذي قُدِّم قبل التصويت على مشروع لقرار A/C.3/61/L.38/Rev.1 يشير إلى أن المجتمع الدولي لم يعد يقبل إضفاء الطابع السياسي على حقوق الإنسان عن طريق إدخال قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة. وأضاف أن مضمون الرسالة التي وُجِّهت هو أن بحث مسائل حقوق الإنسان يجب أن يكون مقترنا باحترام سيادة الدول دون التدخل في شؤونها الداخلية. وقال إنه قد تبيَّن أنه على الرغم من الضغوط السياسية من بلدان قوية لقي مشروع القرار دعما من ٣٤ بلدا فقط بجانب مقدميه. وأشار إلى أنه من الواضح أنه يجري استهداف البلدان النامية.

٤٢ - واختتم حديثه قائلا إنه مع ذلك فإن التصويت لا يمثل نكسة؛ وسوف تمضي ميانمار في تنفيذ خارطة الطريق إلى الديمقراطية الخاصة بها ولن تلتزم بالقرار.

٤٣ - **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): قال إن وفده يود أن يسجل قلقه إزاء عدم الالتزام بالمادة ١٠٩ من قواعد النظام الداخلي. وأضاف أنه كان يتعيَّن أن يُدعى المتحدثون بنفس ترتيب طلبهم للكلمة، وما حدث هو أن وفودا أخرى قد أُعطيت أولوية. وذكر أنه وفقا للمادة ١١٦ كان يتعيَّن، بمجرد رفض طلب التأجيل، أن تعود اللجنة إلى نقطة المناقشة التي قُدم عندها أول طلب. وبدلا من ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت ولم تتاح الفرصة للوفود كي تستأنف المناقشة. وأعرب عن الأمل في ألا يحدث هذا مستقبلا.

مشروع القرار A/C.3/61/L.40: حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

٤٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن أندورا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وليختنشتاين قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أن مشروع القرار موضع البحث لا تترتب عليه آثار في الميزانية وذلك بالنظر إلى أن اعتمادات الميزانية لحقوق الإنسان قد أُدرجت بالفعل.

٤٥ - **السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار هو مشروع سياسي وجرى تقديمه دون مراعاة حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن عدم وجود معيار واضح في اللجنة الثالثة للنظر في الأوضاع القطرية أدى إلى اتباع نهج انتقائي، وهو أمر معوِّق، بالنظر إلى أن الاستعراض الدوري العالمي قد جرى تطويره. وقال إنه لذلك فإن وفده يطلب تأجيل مناقشة مشروع القرار A/C.3/61/L.40 ودعا جميع الوفود إلى تأييد طلبه.

٤٦ - **السيد ليو زينمين** (الصين) **والسيد أموروس نيونيز** (كوبا): أيَّدا الاقتراح.

٤٧ - **السيد جوكينن** (فنلندا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان

المرشَّحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدَي عملية تحقيق الاستقرار والترابط ألبانيا وصربيا؛ إضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا، وقال إن التصويت ضد أي طلب لإغلاق باب المناقشة هو مسألة مبدأ. وأضاف أنه استنادا إلى خطورة الحالة يجب أن تعالج اللجنة الثالثة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، خاصة وأن القرارات والتوصيات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع تم تجاهلها. واختتم حديثه قائلا إن طلب تأجيل المناقشة، إذا تحقق، سيمنع اللجنة من النظر في المسائل الواردة في القرار، وهو ما سيتعارض مع روح الحوار ويضرّ بمصداقية الجمعية العامة.

٤٨ - **السيد ميللر** (الولايات المتحدة): قال إن القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة يجب أن يُنظر فيها في حد ذاتها. وأضاف أن إنهاء المناقشة يعتبر تخليا عن المسؤولية.

٤٩ - أُجري تصويت مُسجَّل بشأن طلب تأجيل مناقشة مشروع القرار A/C.3/61/L.40.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيلاروس، تايلند، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، الصين، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، ناميبيا، الهند، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

الأردن، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بنن، بوروندي، البوسنة والهرسك، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا

المتحدة، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، غانا، غيانا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، كينيا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي.

٥٠ - رُفض طلب تأجيل مناقشة مشروع القرار A/C.3/61/L.40 بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٦٧ صوتا مع امتناع ٣١ وفدا عن التصويت.

٥١ - **السيد ميللر** (الولايات المتحدة): قال إن أندورا وأيسلندا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وليختنشتاين قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٥٢ - وواصل حديثه قائلا إنه من أجل زيادة دعم مشروع القرار اتفق مقدمو مشروع القرار على إجراء التغييرات التالية: في السطر الثالث من الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ حُذفت عبارة ''سماحها''، وفي السطر الرابع من الفقرة نفسها أُدرجت كلمة ''الاستعمال'' بدلا من عبارة ''بالاستعمال''، وفي السطر الخامس من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ أُدرجت عبارة ''بما يشمل، في جملة أمور'' بدلا من عبارة ''بما في ذلك''.

٥٣ - واستطرد قائلا إن هناك قلقا عميقا إزاء تدهور حقوق الإنسان في بيلاروس. وأضاف أن الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠٠٦ قد عابها بدرجة كبيرة الاستخدام الانتقائي لسلطة الدولة ضد مرشحي المعارضة وافتقار عملية عدّ الأصوات للحد الأدنى من الشفافية. وذكر أن وصول المعارضين لوسائل الإعلام التابعة للدولة قد قُيِّد. وأضاف أن مواطنين، بينهم نشطاء من المجتمع المدني، قد تعرَّضوا للمضايقة والاحتجاز والاعتقال. وقال إنه قد أُغلقت منظمات غير حكومية ومنظمات وطنية للأقليات ومراكز توزيع مستقلة لوسائط الإعلام وجماعات دينية. واختتم حديثه قائلا إن عدد حالات الاعتقال العشوائي قد تضاعف من ٥٠٠ حالة قبل الانتخابات إلى ١ ٠٠٠ حالة بعد الانتخابات.

٥٤ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): قال إن اللجنة قد أضاعت أيضا فرصة أخرى للتعبير عن معارضتها للمبادرات المثيرة للانقسام والمتحيزة سياسيا. وأضاف أن حدوث تغيير في ممارسات حقوق الإنسان يتطلب حدا أدنى من الثقة والاحترام المتبادل.

٥٥ - واستطرد قائلا إن أكبر قوة في العالم تحدِّد مَن له الحق في تحديد المنظور الصحيح الوحيد لحقوق الإنسان وتنتقي وتختار الضحايا، دون تمييز، من بين الدول ذات السيادة. وذكر أن تلك القوة تفرض آراءها على أعضاء المجتمع الدولي الآخرين عن طريق لي الذراع بما يؤدي إلى الإضرار بالجو الفريد للأمم المتحدة.

٥٦ - وواصل حديثه قائلا إن بعض الوفود تستخدم الأمم المتحدة للتعبير عن عدم رضائها بالنسبة للعلاقات الثنائية مع دول منفردة، وهو ما يمثل إساءة استخدام لمبادئ الأمم المتحدة. واختتم حديثه قائلا إن التصويت على مشروع القرار A/C.3/61/L.40 يعادل تأييد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غوانتانمو وأبو غريب والفلوجة.

٥٧ - **الرئيس**: أعلن أنه قد طُلب إجراء تصويت مُسجَّل.

٥٨ - **السيد جوكينن** (فنلندا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي تعليلا للتصويت قبل التصويت، وقال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس هي وضع خطير للغاية. وأضاف أن بيلاروس قد قدَّمت التزامات بموجب عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وينبغي أن تحترمها.

٥٩ - وواصل حديثه قائلا إن الانتخابات التي أُجريت مؤخرا لم تكن متفقة مع المعايير الدولية. وأضاف أنه جرى بانتظام تخويف مرشحي المعارضة والجماعات المعارضة.

وذكر أن الإجراءات القضائية تفتقر في كثير من الأحيان إلى العناصر اللازمة لاتخاذ الإجراءات السليمة وتُستخدم للتخويف السياسي. وقال إن المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الوطنية للأقليات ووسائط الإعلام المستقلة والمنظمات الدينية تتعرض للمضايقة بشكل منتظم. وأشار إلى أن كبار موظفي الحكومة المتورطين في حالات الاختفاء القسري للمعارضين السياسيين يتمتعون بالحماية.

٦٠ - واسترسل قائلا إن أوجه القلق هذه ليست جديدة وإنه مما يؤسف له أن حكومة بيلاروس قد اختارت تجاهل القرارات السابقة التي أصدرتها الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على نطاق واسع. واختتم حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيصوِّت تأييدا لمشروع القرار.

٦١ - **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): قال إن مشروع القرار لا يذكر السبب في إغلاق الجامعة الأوروبية للعلوم الإنسانية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي كان، علاوة على ذلك، مخطئا لأنه ذكر أن بيلاروس لا تتعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ ومشروع القرار نفسه لا يشير إلا إلى ''فشل الحكومة ... في التعاون بشكل كامل مع جميع آليات مجلس حقوق الإنسان''. وأضاف أنه بالنسبة للتقييم السلبي للانتخابات التي أجرتها مؤخرا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعارض هذا الرأي مع رأي مؤسسات إقليمية أخرى. واختتم حديثه قائلا إن مشروع القرار هو مشروع متحيز وإن وفده سيصوِّت ضده.

٦٢ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن وفده قد رفض نفس مبدأ القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة، وهي قرارات باطلة بسبب إضفاء الطابع السياسي والانتقائية وازدواجية المعايير. وأضاف أن مواجهة واستهداف بلدان معيَّنة ليست لهما أية علاقة بهدف تعزيز حقوق الإنسان، وهو هدف نبيل يتعيَّن تحقيقه من خلال الحوار والتعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وذكر أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان قد بشَّر بعصر جديد ستكون فيه تقارير حقوق الإنسان غير متحيزة ومحايدة. وأضاف أنه لا يوجد أي بلد في وضع يسمح له بتوجيه أُصبع الاتهام إلى بلد آخر. واختتم حديثه قائلا إن وفده سيصوِّت ضد مشروع القرار.

٦٣ - **السيدة إسكوبار - غوميز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يعارض قرارات حقوق الإنسان التي تتعلق ببلدان معيَّنة، وهي قرارات سياسية وانتقائية بدرجة كبيرة وتتعارض مع مبدأ سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. واختتمت حديثها قائلة إنه لهذا السبب سيصوِّت وفدها ضد مشروع القرار.

٦٤ - **السيدة هستاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن مشروع القرار يمثل أيضا مثالا آخر لسعي بعض الوفود إلى تحقيق أغراض سياسية بتصنّع القلق بشأن حقوق الإنسان. وأضافت أن الاتجاه نحو المواجهة لن يفيد حقوق الإنسان التي ينبغي أن تحقِّق تقدما من خلال الحوار والتعاون. واختتمت حديثها قائلة إن وفدها سيصوِّت ضد مشروع القرار.

٦٥ - **السيد كيو تنت سوي** (ميانمار): قال إن مشروع القرار يشكل مثالا آخر لإساءة استخدام اللجنة الثالثة لفرض ضغط على بلد منفرد لأغراض سياسية. وأضاف أن وفده، شأنه شأن حركة عدم الانحياز ككلّ، يعارض استهداف بلدان منفردة بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة.

٦٦ - **السيدة جندي** (مصر): قالت إنه بغض النظر عن مضمون أي قرار معيَّن ينبغي عدم إضفاء الطابع السياسي على حقوق الإنسان. وأضافت أن العمل في مجال التعاون الدولي وبناء القدرات سيفيد القضية بشكل أفضل. واختتمت حديثها قائلة إن قرارات حقوق الإنسان المتعلقة

ببلدان معيَّنة ينبغي ألا تقدم، في أية حالة، من جانب وفود امتنعت عن التصويت ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة.

٦٧ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن وفدها يرفض تماما الاستخدام الانتقائي لحقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. واختتمت حديثها قائلة إن الحوار أفضل من المواجهة.

٦٨ - أُجري تصويت مُسجَّل على مشروع القرار A/C.3/61/L.40 بصيغته المنقحة شفويا.

المؤيدون:

الأرجنتين، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، الصين، طاجيكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، ميانمار، الهند.

الممتنعون:

الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، سيراليون، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، اليمن.

٦٩ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/61/L.40، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ٣١ صوتا مع امتناع ٦٧ وفدا عن التصويت.

٧٠ - **السيد مايا** (البرازيل): قال إن وفده لا يؤيد تنفيذ آلية الاستعراض العالمي التي اقتُرحت لمجلس حقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يمكِّن الأمم المتحدة من دراسة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة خالية من الانتقائية ومن إضفاء الطابع السياسي. وأضاف أنه ينبغي ألا يتم تأييد قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة إلا في الحالات التي تنطوي على خطورة شديدة. وذكر أنه لذلك امتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار A/C.3/61/L.40 لأنه يقرّ بأنه قد تحقق في بيلاروس بعض التقدم، مثل تحديد موعد الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهي الانتخابات التي يثق وفده في أنها سوف تُجرى وفقا للمعايير الدولية. واستدرك قائلا إن وفده يشعر، مع ذلك، بالقلق إزاء استمرار الشكاوى من كبت المعارضة السياسية وفرض قيود على حرية الكلام والتعبير. واختتم حديثه قائلا إن وفده يحث بيلاروس على أن تنخرط على نحو أوثق في الحوار والتعاون الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان فيها.

٧١ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): أعرب عن أسفه العميق لاعتماد مشروع القرار على الرغم من أن بلدانا كثيرة قد وجَّهت مناشدة لمواصلة الحوار. وأثنى على شجاعة مَن لم يؤيدوا مشروع القرار - وهم أغلبية في اللجنة - وأعرب عن أمله في أن تؤدي الحجج التي قدَّمها وفده إلى أن يغيِّر أعضاء حركة عدم الانحياز موقفهم لصالح العالمية والموضوعية وعدم إضفاء الطابع السياسي بالنسبة لحقوق الإنسان بما يعني إعطاء إشارة بأن الأمم المتحدة هي، كما ينبغي أن تكون، ملاذ آمن لجميع أعضائها.

٧٢ - **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): قال، بعد أن أحال اللجنة إلى البيان الذي أدلى به وفده في الجلسة ٤٨، إنه ينبغي أن تعالَج حقوق الإنسان من جانب مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وليس من جانب اللجنة الثالثة. وأضاف أنه ينبغي مع ذلك أن تتفهم بيلاروس أوجه القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي. واختتم حديثه قائلا إن تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد يتطلب تعاونا أوثق واحتراما متبادلا.

مشروع القرار A/C.3/61/L.42: حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية

٧٣ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧٤ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): قال إن مشروع القرار يهدف إلى تحدي خمول الفكر وإرضاء الذات عن طريق النفاق والتحيز المباشر. وأضاف أن وفده هو الوفد الوحيد الذي قدَّم مشروع القرار وذلك لأنه لا يلجأ إلى طلب التأييد من وفود أخرى. وأضاف قائلا إن وفده يعتقد، مع ذلك، بأنه من الممكن تحقيق النصر. وأضاف أن مشروع القرار هو، على أي حال، وثيقة تنطوي على الأمانة والصدق. واختتم حديثه قائلا إنه يقرّ بأن مشروع القرار سوف يثير قلق الكثير من الوفود ولكنه سوف يكون فعَّالا في نهاية المطاف وذلك، تحديدا، بسبب القلق الذي يسبِّبه وذلك مثل دواء طعمه مُرّ ولكنه ينقذ الحياة.

٧٥ - **السيد ميللر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده لا ينظر إلى مشروع القرار باستخفاف وذلك على الرغم من أن الكثير من التأكيدات الواردة فيه غير دقيقة ومُبالغ فيها. وأضاف أن الكثير من المسائل تتصف بأنها مسائل مألوفة أو جرى بحثها من جانب الصحافة أو نوقشت في الانتخابات أو يجري النظر فيها من جانب المحاكم. وذكر أن الولايات المتحدة تتميز عن البلد الذي قدم مشروع القرار

وعن مناطق أخرى كانت موضوعا لقرارات تتعلق بحقوق الإنسان بحرية الصحافة وتماسك مناقشتها السياسية وحرية الانتخابات الديمقراطية واستقلالية الهيئة القضائية.

٧٦ - وواصل حديثه قائلا إن الولايات المتحدة لا تتصف بالكمال. وأضاف أن مجتمعها يمثل عملا جاريا، وهو آخذ في التطور مع سعيه إلى النهوض بحريته وأمنه ورخائه. وأضاف أن كل إجراء تتخذه الحكومة يخضع للمراجعة. واختتم حديثه قائلا إن العمليات التي تجري في بلده هي عمليات تتسم بالشفافية تجاه المواطنين والعالم.

٧٧ - **السيدة لينتونين** (فنلندا): قالت، متحدثة نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا ومولدوفا والنرويج، وقالت، تعليلا للتصويت قبل التصويت، إنه ينبغي أن يحدَّد مدى خطورة حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع ما إذا كان ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في مشروع قرار يتعلق ببلد معيَّن. وأضافت أن رغبة البلد والجهود التي يبذلها بالنسبة لمعالجة مسائل معيَّنة والدخول في حوار بنَّاء يجب أن تؤخذ أيضا في الاعتبار. وذكرت أن بيلاروس لم تحقق النقطتين. وأضافت قائلة إنه ردا على نص انتقادي ولكنه متوازن امتنعت بيلاروس عن التعاون بشكل كامل مع جهاز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو عن الوفاء بالتزاماتها الدولية. وذكرت أنه على العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة قد أبدت استعدادا لأن تستمع إلى النقد الموجَّه من هيئات معاهدات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان، وإلى المجتمع المدني النشط فيها. وكما هو معروف فإن الاتحاد الأوروبي تساوره مشاعر القلق إزاء بعض المسائل التي يشملها مشروع القرار، كما أن تلك المشاعر تناقَش بانتظام من جانب الطرفين. وقالت إنه من الواضح أن الغرض من مشروع القرار هو تحويل الانتباه عن سجل بيلاروس المتعلق بحقوق الإنسان.

٧٨ - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن بيلاروس قد أعطت اسمها لمشروع قرار آخر يؤيد، كما يبدو،إجراء حوار بشأن مسائل حقوق الإنسان وتنتقد بشدة القرارات المتعلقة ببلد معيَّن. وأشارت إلى أنه يوجد تناقض صارخ بين مشروعي القرار. واختتمت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي سيصوِّت ضد مشروع القرار.

٧٩ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن وفده متمسك بموقفه المعارض لجميع القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة. وأضاف أن بلده سيصوِّت، لذلك، ضد مشروع القرار وذلك على الرغم من أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تقتصر على البلدان التي أُختيرت بصفة عامة كي يوجَّه إليها النقد. واستطرد قائلا إنه بغض النظر عن الحقائق في أية حالة معيَّنة ينبغي أن يكون النَهج الذي يتَّبعه المجتمع الدولي نَهجا مستندا إلى التعاون وليس إلى المواجهة. واختتم حديثه قائلا إن الوضع الوحيد الذي يستحق الانتقاد في شكل قرار هو استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

٨٠ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن وفده سيصوِّت ضد مشروع القرار مثلما صوَّت ضد قرارات أخرى تتعلق ببلدان معيَّنة. وأضاف أن جو المواجهة الذي أوجدته هذه القرارات يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن وفده يفضل نظام الاستعراض العالمي الذي ينظر فيه مجلس حقوق الإنسان باعتباره الآلية الملائمة الوحيدة لبحث حالات حقوق الإنسان في كل بلد.

٨١ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إنه لا يمكن لوفده أن يدَّعي أنه يعترض على قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة ثم يصوِّت

لصالح مشروع القرار أمام اللجنة. وأضاف أنه لذلك سيصوِّت وفده ضد مشروع القرار.

٨٢ - أُجري تصويت مُسجَّل على مشروع القرار A/C.3/61/L.42.

المؤيدون:

إيران (جمهورية - الإسلامية)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كوبا، ميانمار.

المعارضون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، توغو، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوركينا فاسو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، الصين، غانا، غيانا، غينيا - بيساو، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، اليمن.

٨٣ - رُفض مشروع القرار A/C.3/61/L.42 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٤٥ وفدا عن التصويت.

٨٤ - **السيد تشيديوسيكو** (زمبابوي): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لا بسبب مضمون مشروع القرار ولكن لأنه يعارض، من حيث المبدأ، قرارات حقوق الإنسان التي تتعلق ببلدان معيَّنة.

٨٥ - **السيدة إسكوبار** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يدرك الانتهاكات المعروفة لحقوق الإنسان المشار إليها في مشروع القرار. وأضافت أنها قد صوَّتت، مع

ذلك، ضد مشروع القرار لأن وفدها يعارض دائما أية مبادرة تستهدف بلدانا منفردة انتقائيا.

٨٦ - **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إنه ينبغي أن تُحلّ الخلافات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون. وأضاف أن وفده يعارض، من حيث المبدأ، أي قرار يستهدف بلدانا معيَّنة وإنه، لذلك، امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.3/61/L.42.

٨٧ - **السيد مايا** (البرازيل): قال إن البرازيل تفضل أن تنفَّذ الآلية العالمية للاستعراض الدوري، وهو ما سيمكِّن الأمم المتحدة من أن تبحث بطريقة عالمية بالفعل حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان دون انتقائية ودون إضفاء الطابع السياسي. وأضاف أنه ينبغي ألا تُعتمد القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة إلا في الحالات التي تتسم بالخطورة البالغة. وقال إن البرازيل قد صوَّتت ضد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة لأنه لا يعكس بطريقة متوازنة وشاملة الحالة العام لحقوق الإنسان في ذلك البلد. واختتم حديثه قائلا إن وفده يشعر بالقلق، مع ذلك، إزاء حالات إساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

٨٨ - **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): قال إن وفده قد صوَّت ضد مشروع القرار. وأضاف أن هذا لا يعني أن أوزبكستان لا تهتم بحالات حقوق الإنسان المذكورة في النص؛ غير أنه ينبغي أن يقدَّم مشروع القرار أولا إلى مجلس حقوق الإنسان.

٨٩ - **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار. وأضاف قائلا إن اللجنة الثالثة ليست هي المحفل الملائم للنظر في قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة. وذكر أن مشروع القرار A/C.3/61/L.42، وكذلك جميع القرارات الأخرى المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، ينبغي أن ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن وفده يناشد الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات حازمة لمعالجة أوجه القلق التي أُثيرت في مشروع القرار.

٩٠ - **السيد سعيد** (السودان): قال إنه على الرغم من أن وفده يؤيِّد مضمون مشروع القرار فإنه امتنع عن التصويت بسبب معارضته لممارسة تقديم قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة. وأضاف أن جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، بحاجة إلى أن تراجع ما حقَّقته من إنجازات بالنسبة لحقوق الإنسان وأن تعزز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

مشروع القرار A/C.3/61/L.43: حالة الشعوب الأصلية والمهاجرين في كندا

٩١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى أن تنظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/61/L.43. وقال إنه قد أُبلغ بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٩٢ - **السيدة هستاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفدها قدَّم مشروع القرار المتعلق بحالة الشعوب الأصلية والمهاجرين في كندا لأنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن حالة السكان الأصليين والمهاجرين يستحق الاهتمام واتخاذ إجراءات بشأنه من جانب اللجنة. وأضافت أن الغرض من مشروع القرار هو إرسال إشارة واضحة إلى حكومة كندا بشأن التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ولَفْت انتباه المجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى حالة الأقليات والشعوب المحرومة في الجزء المتطور من العالم، وخاصة في كندا. وذكرت أن حكومة كندا قد ادَّعت لنفسها دورا عالميا رائدا في الدفاع عن حقوق الإنسان في حين أن أجزاء معيَّنة من سكانها تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان. وقالت إن انتهاكات حقوق الإنسان في كندا موثَّقة على نحو سليم من جانب هيئات مختلفة لرصد حقوق الإنسان، وخاصة آليات الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن المحتوى الرئيسي لمشروع القرار قد استُعير، في الواقع، من وثائق مثل تقرير لجنة حقوق الإنسان.

٩٣ - وواصلت حديثها قائلة إنه من الممكن تحقيق تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار؛ غير أن حكومة كندا قد امتنعت عن الرد على الدعوة المخلصة التي وجَّهها وفدها من أجل إقامة حوار. وأضافت أنه لم يبق أمام وفدها أي بديل إلا أن يعرب عن قلقه من خلال مشروع القرار المعروض الآن على اللجنة والذي يتيح فرصة لتبيُّن ما إذا كانت حالة فئات ضعيفة معيَّنة في كندا ستحظى بتعاطف واهتمام مَن يسمون بحُماة حقوق الإنسان. وذكرت أنها تدرك أن العديد من أصدقاء وشركاء وفدها لهم مواقف تستند إلى المبادئ بالنسبة للقرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة. وأعربت في نهاية حديثها عن الأمل في أن ينظر أعضاء اللجنة بجديَّة في حالة حقوق الإنسان في كندا وأن يصوِّتوا لصالح مشروع القرار.

٩٤ - **السيد بومان** (كندا): قال إنه يوجد في كندا منذ فترة طويلة تقليد يتمثل ليس فقط في دعم حقوق الشعوب الأصلية بل في النهوض بتلك الحقوق. وأضاف أنه مع ذلك فإن حكومته تقرّ بأن هناك تحديات يجب معالجتها، وهي ملتزمة باتخاذ خطوات لمواجهة تلك التحديات. وذكر أنه تحقيقا لهذا الهدف تجري كندا مناقشات مفتوحة وصريحة بشأن حقوق الإنسان مع مجتمع مدني نشط ومع مجتمعات الشعوب الأصلية ومجتمعات أخرى. وقال إن الحكومة تتحمل المسؤولية أمام الجمهور من خلال برلمان منتخَب انتخابا حُرًّا ومن خلال وسائط إعلام حُرَّة ومستقلة وهيئة قضائية. وأضاف أن كندا هي طرف في جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن كندا تتعاون تعاونا كاملا مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتواظب على تقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات وقدَّمت دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان. وفي الواقع، قام مقررون خاصون كثيرون بزيارات لكندا وقدموا تقارير عنها في السنوات الأخيرة. وذكر أن القرار المعروض على اللجنة يشير إلى تلك التقارير. وأضاف أن كندا تشجِّع الوفود على قراءة التقارير بالكامل من أجل تكوين رأي شامل عن حقوق الإنسان في بلده.

٩٥ - واستطرد قائلا إنه يدعو الوفود إلى أن تبحث مشروع القرار بحثا موضوعيا. ولدى بحث الجوانب الإيجابية من المهم أن يُنظَر في الحالة العام لحقوق الإنسان في كندا، بما يشمل حالة الشعوب الأصلية والمهاجرين؛ وفي حقيقة أن كندا تقرّ بأوجه النقص وبالتحديات؛ والتزام الحكومة الكندية بإحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان والإجراءات المحدَّدة التي اتخذتها لتحقيق ذلك؛ وحقيقة أن الحكومة تتعامل علنا مع المواطنين وأنه من الممكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يتكلموا بحرِّية وأن المواطنين يمكن لهم أن يطالبوا بحقوقهم بسبل عديدة؛ وأخيرا تعاون كندا بشكل كامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. واختتم حديثه قائلا إنه لهذه الأسباب جميعها يدعو الوفود إلى أن تصوِّت ضد مشروع القرار.

٩٦ - **السيد هيل** (أستراليا): تحدث نيابة عن بلده وعن نيوزيلندا وقال إن الوَفدين يقفان بجانب كندا في دفاعها ضد المزاعم الواردة في مشروع القرار، وهي ادعاءات لم يكن الوفد الذي قدَّم المشروع مستعدا لتأييدها بالأدلة. وأضاف أن كندا لها كل الحق في أن تفخر بسجل حقوق الإنسان الخاص بها.

٩٧ - **الرئيس**: قال إنه قد طُلب إجراء تصويت مُسجَّل على مشروع القرار.

٩٨ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث، تعليلا للتصويت قبل التصويت، وقال إن وفده سيصوِّت ضد مشروع القرار.

وأضاف أن وفده يعارض جميع القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة دون تمييز، بل وعلى الرغم من أن كندا قد صوَّتت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/61/L.13/Rev.1 المتعلق بحالة حقوق الإنسان الناشئ عن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تعرَّض لها لبنان مؤخرا. وذكر أن الحالة الوحيدة التي تتطلب اهتماما محدّدا من جانب مجلس حقوق الإنسان أو اللجنة الثالثة أو الجمعية العامة هي حالة الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان. واختتم حديثه قائلا إنه في هذه الحالة، على العكس من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سوف تحمي الأمم المتحدة شعبا محتلا من سلطة الاحتلال إلى أن يصبح ذلك الشعب قادرا على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٩٩ - **السيد جوكينن** (فنلندا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلد المرشح جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أيسلندا وأوكرانيا وليختنشتاين ومولدوفا والنرويج، وأشار إلى أن مشروع القرار A/C.3/61/L.43 قد قدَّمته جمهورية إيران الإسلامية بعد أن قدَّمت كندا، مع عدد كبير من البلدان، مشروع القرار A/C.3/61/L.41 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن مشروعي القرار ملائمان لأن تجرى عليهما مقارنات مثيرة للاهتمام. فمشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يعتمد على قرارات سابقة اعتُمدت من جانب الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. والنص يلفت الانتباه إلى استمرار الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان، مثل استخدام التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك عمليات الإعدام العلني وإصدار أحكام بالرجم، إضافة إلى التمييز ضد المرأة والأقليات العرقية والدينية. واختتم حديثه قائلا إن هذه الانتهاكات جميعها موثَّقة تماما.

١٠٠ - **السيدة هستاي** (جمهورية إيران الإسلامية): تحدثت بشأن نقطة نظام وقالت إن ممثل الاتحاد الأوروبي يشير إلى قرار انتهى بحثه وأُغلق.

١٠١ - **الرئيس:** دعا ممثل فنلندا إلى مواصلة بيانه.

١٠٢ - **السيد جوكينن** (فنلندا): قال إن نص مشروع القرار المتعلق بحالة الشعوب الأصلية والمهاجرين في كندا له طبيعة مختلفة. وأضاف قائلا إنه حتى الاستعراض العابر لأقصى درجة للمصادر المستخدَمة يبيِّن الطبيعة الانتقائية والمضلِّلة للعبارات المنقولة. وقال إنه مع ذلك فإن ما تؤكِّده قراءة تلك المصادر هو الحوار الواسع النطاق الذي تجريه كندا مع آليات كثيرة متنوعة لحقوق الإنسان، وكذلك التزامها المثير للإعجاب بأن تأخذ في الاعتبار التوصيات التي ترد من تلك الآليات وتنفِّذها. واختتم حديثه قائلا إن التباين بين النصَّين ومؤلفيهما هو تفاوت صارخ وإن الاتحاد الأوروبي سوف يصوِّت ضد مشروع القرار.

١٠٣ - **السيد آل سيف** (الكويت): قال إن وفده يعارض جميع القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة. وأضاف قائلا إنه لذلك سوف تصوِّت الكويت ضد مشروع القرار المتعلق بحالة الشعوب الأصلية والمهاجرين في كندا (A/C.3/61/L.43) وذلك مثلما صوَّتت ضد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/C.3/61/L.41).

١٠٤ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة قد أشاعت جوا من المواجهة لا يساعد قضية حقوق الإنسان. وأضاف أن آلية الاستعراض العالمي الدوري التي وضعها مجلس حقوق الإنسان هي الآلية الملائمة لبحث حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء.

واختتم حديثه قائلا إن وفده سوف يصوِّت ضد مشروع القرار.

١٠٥- أُجري تصويت مُسجَّل على مشروع القرار A/C.3/61/L.43.

المؤيدون:

إيران (جمهورية - الإسلامية)، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كوبا، ميانمار.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، توفالو، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوركينا فاسو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، الصين، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، اليمن.

١٠٦- رُفض مشروع القرار A/C.3/61/L.43 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٤٩ وفدا عن التصويت.

١٠٧- **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في مشروع القرار ويأمل في أن تفي حكومة كندا بما عليها من التزامات بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان وأن تتخذ المزيد من التدابير لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها، وخاصة حالة المهاجرين والشعوب الأصلية. وذكر أن وفده يعارض الممارسة المتمثلة في تقديم قرارات تتعلَّق ببلدان معيَّنة وتكون لها صلة بمسائل

حقوق الإنسان وأنه، لذلك، امتنع عن التصويت على مشروع القرار.

١٠٨- **السيدة إسكوبار** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها قد صوَّت ضد مشروع القرار لأنه يعارض الممارسة المتمثلة في تقديم قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة.

١٠٩- **السيد سعيد** (السودان): قال إنه على الرغم من أن وفده يوافق على مضمون مشروع القرار فإنه امتنع عن التصويت بسبب موقفه الرافض لجميع القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة.

١١٠- **السيد مايا** (البرازيل): قال إن الآلية العالمية للاستعراض الدوري هي وحدها التي ستتيح للأمم المتحدة أن تدرس بطريقة شاملة بالفعل حالة حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم دون أن يكون ذلك منطويا على الانتقائية أو إضفاء الطابع السياسي. وأضاف أنه ينبغي ألا تُعتمد قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة إلا في الحالات التي تتسم بخطورة بالغة. وذكر أن وفده قد صوَّت ضد مشروع القرار لأن النص لا يعكس بطريقة متوازنة حالة السكان الأصليين والمهاجرين في كندا. وقال إن مشروع القرار قد استنسخ بصفة عامة توصيات هيئات المعاهدات التي تُعتَبر كندا طرفا فيها والبعثات الخاصة التي زارت البلد في سياق الدعوة الدائمة التي وجَّهتها كندا. واختتم حديثه قائلا إن كندا قد أعربت عن رغبتها في أن تتعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

١١١- **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأن المسائل التي يثيرها مشروع القرار ينبغي أن تعالَج من جانب مجلس حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إنه قد لاحظ باهتمام البيان الذي أدلى به ممثل كندا وإنه يؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة حل المسائل المعلَّقة المتعلِّقة بحقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن كوستاريكا ليست لديها أية مشكلة مع مفهوم القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة ولكنها ترى أنه ينبغي أن تكون لمجلس حقوق الإنسان الريادة في معالجة تلك المسائل.

١١٢- **السيد فوهيدوف** (أوزبكستان): قال إن وفده قد صوَّت ضد مشروع القرار بسبب موقفه القائم على المبادئ والذي يعارض القرارات المتعلقة ببلدان معيَّنة، وهي القرارات التي ينبغي أن تُبحث أولا وقبل كل شيء من جانب مجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن رغبته في أن يلفت الانتباه إلى حقيقة أن القرارَين الأخيرَين المتعلقَين بحقوق الإنسان في الولايات المتحدة وكندا يبيِّنان أن الوقت قد حان لإنهاء إفلات هذين البلدين من العقاب.

١١٣- **السيد تشيديوسيكو** (زمبابوي): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأنه يعارض الممارسة المتمثلة في تقديم مشاريع قرارات تتعلق ببلدان معيَّنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.